التمويل متناهي الصغر في مصر

نوفمبر ٢٠٢٣

أثبتت إحصائيات الإنتاج والتشغيل في مصر الأهمية القصوى لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كمحرك رئيسي للتنمية وأداة هامة لمحاربة الفقر والبطالة ومجالاً فاعلاً لتمكين المرأة، حيث يساهم القطاع بنحو ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و٤٣% من إجمالي الناتج الصناعي ويوفر نحو ١٠ مليون فرصة عمل، في حين تستحوذ المشروعات متناهية الصغر وحدها على ٩٤% من عدد المشروعات و٣٠% من إجمالي الإنتاج (وفقاً لآخر تعداد اقتصادي صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء).

■ ومن المعروف أن هذا القطاع ظل يعاني لعقود طويلة من سوقا غير منظمة وفجوة تمويلية كبيرة قدرتها مؤسسة التمويل الدولية بنحو ٤٧ مليار دولار بما يمثل ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧، وهي عوامل قيدت نموه وحدت من فرص إلتحاقه بالقطاع الرسمي، غير أن هذا الوضع قد طالته أيدي التغيير والتطوير منذ منتصف العقد الماضي حيث وضعت الدولة هذه المشروعات في صدارة أولويتها التنموية وصاغت سياسات تشريعية وتنظيمية هامة لدعمها وأطلقت عدة مبادرات ترمي إلى تقليل الفجوة التمويلية الكبيرة لهذه المشروعات والتي لا تتناسب مع حجمها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

■ وقد مهدت تهيئة بيئة الأعمال الطريق لتيسير وصول هذه المشروعات للخدمات المالية وغير المالية من كل من القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي (الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل). كما يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA) بدور هام في تقديم خدمات التمويل المباشر وغير المباشر والخدمات غير المالية المتنوعة من خلال التنسيق مع قنوات التمويل والجهات العاملة بالسوق حيث حظي الجهاز بسمعة طيبة حاز معها ثقة شركاء التنمية محلياً وإقليمياً ودولياً.

مؤشرات رئيسية للتمويل متناهي الصغر

(بنوك وشركات وجمعيات) حتى يونيو ٢٠٢٣

الجهات الفاعلة

(يونيو ٢٠٢٣/ يونيو ٢٠٢٢)

- البنوك: ٣٦,١ مليار جم — ١٠% معدل النمو
- الشركات: ٢٦,٣ مليار جم — ٣٨% معدل النمو
- الجمعيات: ١٥,٩ مليار جم — ١٤% معدل النمو

تطور حجم التمويل متناهي الصغر في مصر (أرصدة قائمة)

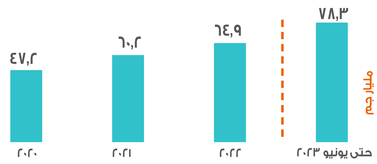

الحصص السوقية للتمويل (%)

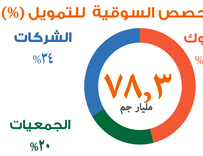

عدد المستفيدين

٤,٦ مليون مستفيد

تكامل كبير بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي بهدف زيادة وصول الشركات متناهية الصغر إلى احتياجاتها التمويلية.

المصدر: الهيئة العامة لرقابة المالية، تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.
الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠٢٣.

التمويل من خلال الجمعيات والشركات

حتى يونيو ٢٠٢٣

إجمالي أرصدة التمويل

٣٨%	٦٢%
معدل النمو بالمقارنة بيونيو ٢٠٢٢	حصة الشركات من التمويل

عدد المستفيدين

٣,٩ مليون مستفيد

٥٣% ذكور — ٤٧% إناث

تطور أرصدة التمويل متناهي الصغر

معدل نمو عدد الشركات والجمعيات

(يونيو ٢٠٢٣/ يونيو ٢٠٢٢)

	عدد	معدل نمو
الشركات	٢٢	٤٧%
الجمعيات (أ)	٢٢	١٦%
الجمعيات (ب)	١٩	٢٧%
الجمعيات (ج)	٩٤٥	٣-%

قامت جهات التمويل متناهي الصغر بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي على مستوى الجمهورية عن طريق زيادة عدد منافذها إلى ٤٠٢٤ منفذ تمويل حتى يونيو ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٣٦١٤ منفذ في يونيو ٢٠٢٢ برغم انخفاض عدد جهات التمويل متناهي الصغر لنحو ١٠٠٨ جهة مقارنة بنحو ١٠٢٥ في نفس الفترة.

عدد منافذ التمويل

المصدر: الهيئة العامة لرقابة المالية، تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

تصنيف التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط (مليار جم)

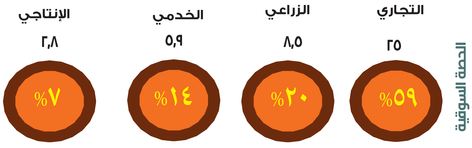

تمويل نشاط المشروعات المتوسطة والصغيرة

بدأت شركات التمويل والجمعيات والمؤسسات الأهلية (٥ شركات وجمعية واحدة) في منح تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة منذ يونيو ٢٠٢١، وفقا للقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢٠، الذي سمح لها بتمويل هذا النشاط إلى جانب التمويل متناهي الصغر.

	يونيو ٢٠٢٢	يونيو ٢٠٢٣	معدل النمو
أرصدة التمويل (مليار جم)	٢,٠٩	٣,٢	٥٦%
عدد المستفيدين (مستفيد)	١٠٠٠	٣٦٠٠	٦٠%

المصدر: الهيئة العامة لرقابة المالية، تقرير الربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لإجمالي المحفظة

تحسنت جودة محفظة التمويل متناهي الصغر، حيث انخفضت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم من ٢١,٩% في عام ٢٠٢١ إلى ٤% في عام ٢٠٢٢.

ونتيجة لذلك انخفضت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لإجمالي المحفظة من ٤,٨% في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٢% في عام ٢٠٢٢.

تحسن جودة محفظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المالي غير المصرفي

المعاملات الإلكترونية

صرف التمويل	سداد التمويل
٩٩%	٠٣%
١٩ مليار جم	٣٢ مليار جم
١,٤ مليون عميل	١٧,٤ مليون عميل

نمو كبير في استخدام المعاملات الإلكترونية لنشاط التمويل متناهي الصغر سواء في: صرف أو سداد التمويل في إطار استراتيجية البنك المركزي للشمول المالي.

مؤشرات الربحية للتمويل متناهي الصغر

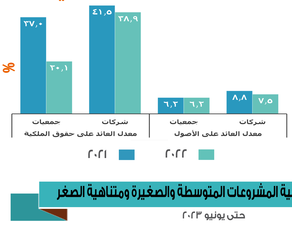

الجمعيات	انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية
	ثبات معدلات العائد على الأصول
الشركات	انخفاض في معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية.

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٢.

التمويل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

حتى يونيو ٢٠٢٣

تطور أرصدة التمويل متناهي الصغر

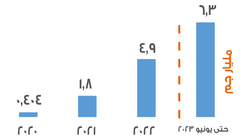

حصة الجهاز السوقية

أرصدة التمويل حسب الجهات الوسيطة

توزيع أرصدة التمويل وفقاً للنشاط الاقتصادي

المستفيدين وفقاً للنوع

٤٨% — ٥٢%

حجم التمويل حتى يونيو ٢٠٢٣

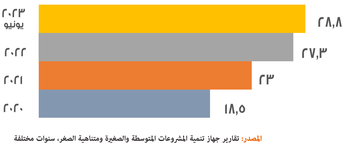

المصدر: تقارير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، سنوات مختلفة

أهم تطورات سوق تمويل المشروعات

■ أصدرت هيئة الرقابة المالية في ١٥ مايو ٢٠٢٣ قراراً بزيادة الحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بنسبة ١٠% ليصبح ٢٢٠ ألف جم.

■ أعلنت الهيئة في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٣ عن إطلاق (المؤشر المرجعي للتسعير المسئول) وذلك للمرة الأولى في القطاع المالي بمصر، ويتضمن المؤشر الجديد حصر شامل لأسعار التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ونشرها وتحديثها بصوره دورية، لدعم الصناعة من جهة وحماية حقوق العملاء من جهة أخرى، وقد تم نشر النسخة التجريبية للمؤشر على الموقع الرسمي للهيئة.

■ أصدرت الهيئة في سبتمبر ٢٠٢٣ أول ترخيص لمؤسسة مالية يسمح لها بتقديم كافة المنتجات التمويلية والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في سوق التمويل متناهي الصغر، وهي شركة «أرزاق» التابعة لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، وقد سبق للهيئة في عام ٢٠٢٢ منح الشركة المصرية للتمويل متناهي الصغر «مكسب» رخصة تقديم نوع واحد من التمويل الإسلامي «الوكالة بالاستثمار».

■ قرر البنك المركزي المصري تمديد مبادرة إلزام البنوك بتخصيص ٥% من حجم محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عاماً إضافياً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وتوجيه نسبة ١٠% منها لتمويل الشركات الصغيرة.

■ أشار تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢ الصادر من البنك المركزي المصري إلى انخفاض جوده أصول محفظة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالقطاع المصرفي وارتفاع نسبة الأصول غير المنتظمة في ديسمبر ٢٠٢٢ لتصل الي ٩,٢% مقابل ٨,١% و٧,٩% لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠ على التوالي.

■ أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك لتأسيس الصناديق والشركات المستهدفة للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة المنشأة حديثاً، بالإضافة إلى المساهمة برؤوس أموال مع المستثمر الصغير في مشروعاته.

إعداد وتصميم وحدة بحوث البيانات والسوق
إدارة المعلومات – المكتب الفني